إغراء السلطة المطلقة: مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ

بسمة عبد العزيز، القاهرة: صفصافة للنشر، 2011.

مؤلفة الكتاب، الدكتور بسمة عبد العزيز، ناشطة حقوقية بـ«مركز النديم لضحايا العنف»، وقصّاصة فازت بجوائز أدبية، وفنانة تشكيلية أقامت عدة معارض لأعمال التصوير والنحت والجرافيتي، ومهنتها طبيبة أمراض نفسية وعصبية. يمثل الكتاب جزءا من عملها البحثي الطبي والحقوقي. قدم للكتاب الكاتب الصحفي الكبير سلامة أحمد سلامة، وقد تحدث عن مسار العنف في التعامل بين الشرطة والمواطنين وعلاقته بسيادة القانون والحفاظ على الديموقراطية والعدالة، فهذه العلاقة تعبر عن عقد اجتماعي تلتزم به الدولة إزاء مواطنيها، ويلتزم به المواطن تجاه المجتمع.

كذلك أشارت المؤلفة في مقدمتها إلى أنها اختارت لبحثها التركيز على تعامل الشرطة مع المواطن العادى غير المسيَّس لسببين: أحدهما أن العلاقات المعقدة والتواريخ المتشابكة بين الشرطة والجماعات السياسية والدينية لو أعطت تبريرا ولو مغلوطا للعنف، فإنه لايمت بصلة للمواطن العادى؛ والآخر أن تصاعد العنف تجاه المواطن غير المسيَّس أي المسالم يثير الرغبة في البحث.

يتكون الكتاب من خمسة فصول وخاتمة، وتتناول الفصول بانوراما تاريخية لجهاز الشرطة، والعنف الأمني وتحولاته، وكيف ينظر المواطن إلى الشرطي، والعنف الأمني في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانفراط العقد الاجتماعي.

يعالج الفصل الأول نشأة وتطور جهاز الشرطة وكذلك الأداء الشرطي. فتعرض المؤلفة تكوين مؤسسة الأمن الداخلى من عهد الأسرة الأولى بمصر القديمة، (وشرحت مصطلحات كالعسس، البصاصين، الشرطة، الخفر، البوليس)، إلى نشأة ديوان الوالي في عهد محمد علي باشا ثم نظارة الداخلية التى تحولت إلى «وزارة الداخلية» بعد إعلان الحماية البريطانية وكان أول وزير للداخلية حسين رشدى باشا في 1914، وأقصرهم بقاء في المنصب اللواء أحمد رشدي، وأطولهم بقاء هو اللواء حبيب العادلي. ويعتبر منصب وزير الداخلية شديد الأهمية والحساسية لدرجة أن 50 وزارة من أصل 69 تعاقبت على حكم مصر، احتفظ فيها رئيس الوزراء بوزارة الداخلية بجانب منصبه الأصلى.

وشرحت الكاتبة تطورات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية منذ نشأتها حتى استقر بشكله التراتبي الهرمي الراهن، وظهرت أول فكرة لعمل مدرسة للشرطة في 1896، وتطورت لتصبح كلية الشرطة ثم أكاديمية مبارك للأمن، وتطورت مناهجها الدراسية حتى أصبح طلابها بعد 4 سنوات يتخرجون بليسانس حقوق بجانب بكالوريوس العلوم الشرطية.

منذ افتقاد الحكم الوطني بمصر القديمة وحتى قيام الجمهورية بالقرن العشرين، كان استخدام المحتل لقواته العسكرية لفرض الأمن بديلا عن أجهزة الشرطة مصحوبا بالقمع والعنف، بهدف حماية سلطات الاحتلال ويصبح أمان المواطنين أمرا هامشيا.

مسارات وانعطافات أداء الشرطة

وجدت الباحثة أن تتبع أداء الشرطة خلال المراحل التاريخية يلقى الضوء على نظام وبنية المجتمع وآليات الضبط الاجتماعي وفلسفة العقاب ووسائل الحساب، يعكس رؤية الدولة لعقدها الاجتماعي بالمواطنين بمختلف العصور. وعرضت المراحل التاريخية المختلفة بدءا بمصر القديمة التي وصفتها بشكل شبه مثالي، مرورا بالاحتلال الروماني، والحكم العربي الإسلامي والعثمانى، ثم الاحتلال الفرنسي والبريطانى، ثم قيام الجمهورية وعصر عبد الناصر والسادات، ثم تفرد لعصر حسني مبارك فصلا كاملا.

ترى الباحثة أنه منذ افتقاد الحكم الوطني بمصر القديمة وحتى قيام الجمهورية بالقرن العشرين، كان استخدام المحتل لقواته العسكرية لفرض الأمن بديلا عن أجهزة الشرطة مصحوبا بالقمع والعنف، بهدف حماية سلطات الاحتلال ويصبح أمان المواطنين أمرا هامشيا. ومع الاحتلال الروماني، ظهر لأول مرة في التاريخ منصب الحاكم العسكرى ويدعى «إبيستراتيجيوس»، بينما ظهر أبشع التعذيب والقمع بحكم المماليك وبعد الاحتلال العثمانى بسبب إطلاق يد الفرقة «الانكشارية». ورغم الفصل بين الجيش والشرطة والاستعانة بالمصريين في العمل الشرطي منذ 1896، لكن أحوال القمع لم تتحسن زمن الاحتلال الفرنسى والبريطانى بسبب الزج بجهاز الشرطة في السياسة.

استمر تداخل السلطات وغياب الحياد وارتباك المفاهيم تجاه دور الشرطة إلى قيام الجمهورية. ففي عهد عبد الناصر، أدخلت إصلاحات هيكلية لجهاز الأمن والمناهج الدراسية، إلا أن ملاحقة أصحاب الرأي والقمع السياسي ظلا على أشدهما، ونشأ لأول مرة في 1968 جهاز «مباحث أمن الدولة» بديلا عن «قلم البوليس السياسي» الذى ألغي في أغسطس 1952. وبرغم أن المعاملة اليومية للمواطن غير المسيَّس كانت مبنية على الاحترام المتبادل إلا أن العنف والتعذيب ضد الخصوم

السياسيين كانا على أشدهما لدرجة قتل بعض المعارضين تحت التعذيب.

فى عصر السادات حدث تراجع واضح في العنف ضد الخصوم السياسيين، وانحصر التعذيب في حوادث معدودة، ورغم تراجع أعداد المعتقلين إلا أنه تم استحداث قوانين تضع المعارضين قيد الحجز والمحاكمات. وبرغم مطاطية القوانين وتوسيع دائرة تصنيف المعارضة، ظلت هذه الاحتجازات والأحكام بالسجن دون تعذيب. وبرغم جو التحرر النسبي وتراجع العنف السياسي، بدأ العنف ضد المواطنين العاديين يظهر بشكل حوادث فردية (ستأخذ لاحقا شكلا نظاميا في التعامل بعصر مبارك). ظهر في فترة 1974-1976 ما يسمى بـ«الحوادث المؤسفة»، ونمطها المتكرر هجوم جماهير من المواطنين على أحد أقسام الشرطة بسبب احتجاز وتعذيب قريب أو صديق من المواطنين غير المسيّسين، وقد يصل التعذيب إلى الوفاة. وأشارت الدراسات الاجتماعية لهذه الحوادث آنذاك لوجود حالة من الترقب وتحين الفرصة الذى ينم عن الغضب المخزون.

العنف الأمنى وتحولاته منذ 1981

يتناول هذا الفصل بدايات العنف الأمني وتطوره والعنف الظرفي العشوائي. فقد استهل نظام مبارك عهده بحملة اعتقالات واسعة على خلفية اغتيال السادات، ورغم خروج المعتقلين بعد بضعة شهور دون تعذيب يذكر، إلا أن كثيرا من العنف تطور فيما بعد؛ فقد تغير استخدام العنف ليصبح قاعدة التعامل طوال الوقت وليست حوادث فردية، ولعل الحكم الشهير ببراءة 190 متهما في قضية الجهاد الكبرى وتخفيف الأحكام على آخرين يشهد في حيثياته أن المتهمين تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيقات. ويشهد بذلك أيضا إحالة 41 ضابط شرطة للمحاكمة، لاتهامهم بتعذيب المتهمين في ثلاث قضايا لتنظيم الجهاد.

ظهر في فترة 1974-1976 ما يسمى بـ«الحوادث المؤسفة»، ونمطها المتكرر هجوم جماهير من المواطنين على أحد أقسام الشرطة بسبب احتجاز وتعذيب قريب أو صديق من المواطنين غير المسيّسين، وقد يصل التعذيب إلى الوفاة.

بعد محاولات اغتيال لاثنين من وزراء الداخلية، بدأ يظهر لأول مرة متهمون يعترفون بالجرائم- تحت التعذيب- وبعد إذاعة ذلك مدعوما بشهود عيان وبمجموعة من الأدلة المادية، كبصمات الأصابع وإعادة تمثيل الجريمة بواسطة المتهمين المعترفين، بعد كل ذلك عندما يظهر الجناة الحقيقيون، ويتم الإفراج عن هؤلاء «المعترفين» دون السؤال عن كيفية إعادة تمثيلهم للجريمة، ولا شهادة «شهود العيان» ولا «الأدلة المادية الملفقة».

وفي أواخر الثمانينات، بدأ تدشين ظاهرة

أخرى تسمى «الحملات الأمنية»، ومحتواها حصار قوات الأمن لقرية أو منطقة أو شارع، وتكدير أهلها والاعتداء عليهم دون استهداف لشخص بعينه، بهدف تأديب الأهالي لسبب أو لآخر، كخلاف حول ماسورة ري، حادث سير... إلخ. وظهرت بتلك الفترة كتابات صحفية تحذر من هذا التحول بمسار أداء الشرطة، كما بدأ وزراء الداخلية علنا باستنكار نشاط الجماعات الحقوقية المناهضة لتعذيب المحتجزين، لأن هؤلاء المحتجزين لا ينطبق عليهم شرط إنسان (باعتبارهم مجرمين بالفعل) ليطالبوا بحقوق الإنسان.

في أواخر الثمانينات، بدأ تدشين ظاهرة أخرى تسمى «الحملات الأمنية»، ومحتواها حصار قوات الأمن لقرية أو منطقة أو شارع، وتكدير أهلها والاعتداء عليهم دون استهداف لشخص بعينه، بهدف تأديب الأهالي لسبب أو لآخر.

«العنف المنهجي» متكرر بآليات مشتركة وأدوات متماثلة وخطوات معروفة، وهذا يعنى اتفاقا ضمنيا بين مرتكبيه، ويتم بمعرفة السلطة الأعلى، وله أهداف متعارف عليها.

بحسب الباحثة، «العنف المنهجي» متكرر بآليات مشتركة وأدوات متماثلة وخطوات معروفة، وهذا يعنى اتفاقا ضمنيا بين مرتكبيه، ويتم بمعرفة السلطة الأعلى، وله أهداف متعارف عليها. في هذه المرحلة حدثت زيادة كمية للعنف، فنجد أن بلاغات التعذيب داخل أقسام البوليس قفزت من 38 عام 2002 لتصل إلى 88 بلاغا عام 2006، وتضاعف عدد قتلى التعذيب ثلاث مرات خلال نفس الفترة، ونلاحظ تطورا كيفيا للعنف وتوسع الأسباب الداعية لاستخدامه، كما نلاحظ انتقال العنف خارج أقسام الشرطة ليصل للمواطنون بمنازلهم، ومحال عملهم، وفي الشارع، كما اتسعت دائرة العنف لتشمل كافة المحيطين بالشخص المقبوض عليه بجانب إتلاف المنقولات والاستيلاء على الممتلكات.

كذلك تنامت الحملات الأمنية، وأوردت الباحثة حوادث كقرى النزلة والكشح 1998، وسراندو 2005، والبرلس 2008، كما رصدت الباحثة تصاعد ظواهر، لم تكن موجودة قبلا: كالاستعانة بالبلطجية للاعتداء على معارضي النظام وتفريق المظاهرات، ثم تزايدت الظاهرة فأصبحت اعتيادية لدرجة استعانة ضباط شرطة بهؤلاء البلطجية لمهام شخصية، ودللت بحوادث مسجلة وصدرت فيها أحكام؛ والاستعانة بمجموعات من البلطجية للتحرش الجنسي الجماعي بمتظاهرات نساء. ظهر ذلك لأول مرة «يوم الأربعاء الأسود» الموافق 25 مايو/ أيار 2005، واستمر بعد ذلك. كذلك، جرى تصوير التعذيب داخل أقسام الشرطة للتفاخر بين رجال الشرطة ولتهديد الضحايا لسحب شكاواهم مقابل عدم إذاعة التسجيلات.

ووصل أحد التسجيلات للإعلام، وانتهى بحبس الضابط المسؤول 3 سنوات.

فى أواخر 2008، بدأ استخدام أفراد الشرطة لسلاحهم الرسمي في الاعتداء على أحد المواطنين بسبب مشاجرة اعتيادية خارج سياق العمل الأمني. وأوردت الباحثة ثلاثة حوادث انتهى اثنان منها بالقتل، ورغم محاكمة الجناة الثلاثة وصدور أحكام مشددة بحقهم، إلا أن الباحثة اعتبرت ما حدث ظاهرة جديرة بالبحث، وعقدت مقارنة بينها وبين العنف المنهجي السابق شرحه أعلاه، باعتبار أن آليات الأول تصدر من آليات الثاني. فهي ترى أن الإطار النفسي والاجتماعي لممارسة العنف المنهجى وطريقة تدريب الضباط الجدد لشرعنة بل وتقدير هذا العنف يؤدي للإطار النفسي والاجتماعي لممارسة العنف «الظرفي-العشوائي» بسبب التماهي بين رجل الشرطة والسلطة والقانون، وهكذا يصبح الضابط بنظر نفسه هو القانون، والتعدي على شخصه اعتداء على القانون، يستوجب أشد العقاب. وتصل الباحثة من تحليلاتها للمؤشرات التالية: 1) استخدام السلاح الرسمى يدل على عدم التمييز بين النطاق الوظيفي وما هو خارج هذا النطاق؛ 2) وقوع درجات عنف عالية بسبب استفزازات اعتيادية، يدل على سهولة الاستثارة وضعف القدرة على ضبط النفس، ويلقى ظلالا حول كيفية التعامل مع المحتجزين؛ 3) رد الفعل المفاجئ باستخدام السلاح الرسمي يدل على ميل كبير للسيطرة باستخدام القوة، كما يدل على قصور تقدير حجم المشكلة، فرد الفعل يفوق كثيرا حجم الموقف؛ 4) وصف سياق الحوادث يكشف شعورا بالتفوق، والتماهى مع السلطة والنظام، وانعدام الاعتدال والإدراك الموضوعي لصورة الذات.

رصدت الباحثة تصاعد ظواهر، لم تكن موجودة قبلا: كالاستعانة بالبلطجية للاعتداء على معارضي النظام وتفريق المظاهرات، ثم تزايدت الظاهرة فأصبحت اعتيادية لدرجة استعانة ضباط شرطة بهؤلاء البلطجية لمهام شخصية.

نظرة المواطن إلى الشرطي

ترى الباحثة أن الصورة الحالية للشرطة في وعي الناس تشوبها سلبيات كثيرة ليس فقط بسبب عنف الشرطة، لكن هناك عوامل أخرى: 1) فالمظهر العام خاصة لشرائح الشرطة الأدنى كعساكر الحراسات والمرور حيث يبدو عليهم الفقر الشديد وملابسهم رثة ويقبلون الصدقات من المارة، وإن أكسبهم هذا تعاطف المواطنين، إلا أنه يقضى على الشعور بالثقة والاحترام؛ 2) استغلال موارد العمل في المصالح الشخصية، كتوصيل الأسرة داخل مركبة الدورية، أعطت انطباعا للمواطن أن الشرطي مجرد خادم للنظام يستفيد من سلطاته؛ 3) الانتهاك المتكرر للقانون من الشرائح

الأعلى كضباط الشرطة، وقبول الرشاوى مقابل اختراق القانون، عزز رؤية أن حاميها حراميها؛ 4) الاحتفاظ بالصفة الوظيفية باستمرار، واستخدام السلطة الوظفية والعنف في المعاملات اليومية، أصاب المواطن بالتشوش تجاه من يحميه ومن يهدده؛ 5) انتزاع اعترافات مكذوبة تحت التعذيب بارتكب جرائم رسخ الانطباع بافتقار الشرطة للمهارة، وأفقد المواطن الثقة بنتائج أي تحقيقات حتى لو كانت سليمة؛ 6) تصاعد أعمال البلطجة والعنف (بالإحصائيات) بسبب إهمال الشرطة للأمن الجنائي لصالح الاهتمام بالأمن السياسي، أفقد المواطن الشعور بالأمان وأصبح يلوم تقصير الأجهزة الأمنية.

هكذا أصبحت صورة الشرطي في وعي المواطن: إطار عريض من العنف وخطوط حمراء كثيرة.

الاعتماد المتبادل بين رأس المال (الصديق) والنظام الحاكم، وانهيار الخدمات الأساسية، وتناقص فرص العمل، بجانب ولاء أجهزة الأمن المطلق للنظام الحاكم، كل هذا أدار عجلة العنف بشكل هائل لحاجة النظام لإحكام السيطرة على الجماهير المسحوقة بمشكلات عديدة.

العنف الأمني ومتغيرات السياسة والاجتماع والاقتصاد:

الاعتماد المتبادل بين رأس المال (الصديق) والنظام الحاكم، وانهيار الخدمات الأساسية، وتناقص فرص العمل، بجانب ولاء أجهزة الأمن المطلق للنظام الحاكم، كل هذا أدار عجلة العنف بشكل هائل لحاجة النظام لإحكام السيطرة على الجماهير المسحوقة بمشكلات عديدة.

وتؤكد دراسة المؤشرات الاقتصادية الفرضية السابقة، حيث نجد تحسنا واضحا بالمؤشرات الاقتصادية العامة، كارتفاع الناتج الإجمالي المحلي من 92.4 مليار دولار عام 2000 بأكثر من الضعف ليصل 187.3 مليار دولار في 2009، وارتفاع نسبة الزيادة السنوية للتنمية من 3.2 بالمائة إلى 5 بالمائة خلال نفس الفترة. وبمقارنة هذه الزيادات بمعدلات الزيادة السكانية كان يفترض نظريا تحسن متوسط نصيب الفرد من 1.4 دولار إلى 1.9 دولار خلال نفس الفترة، لكن الواقع يظهر العكس. فخلال نفس الفترة، ارتفعت نسبة المواطنين تحت خط الفقر من 20 بالمائة إلى 25 بالمائة، وارتفعت معدلات البطالة من7.3 بالمائة إلى10 بالمائة، وارتفع العجز في الموازنة العامة بنسبة 3.8 بالمائة، وارتفعت نسبة الدين الداخلى من 50 بالمائة إلى 80 بالمائة، وتراجعت إسهامات القطاع الزراعي من16 بالمائة إلى 13.8 بالمائة، وارتفعت معدلات التضخم لتصل 11.8 بالمائة.

هذه المفارقة في المؤشرات بين النمو العام وتدهور الأوضاع العملية يصاحبه مؤشر آخر

لكيفية توزيع الثروة. ففي 2000 كان هناك 10 بالمائة من السكان يحصلون على25 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وزادت هذه الحصة إلى 28 بالمائة في عام2010، مما يدل على أن التحسن الاقتصادي يصب في جيوب طبقة معينة بينما يزداد الفقراء فقرا، وتزداد الخدمات سوءا، وترتفع الأسعار، ويتقلص دعم السلع الأساسية في 2010 بنسبة 20 بالمائة تحت زعم النظام الحاكم بأن تردى الأوضاع ناتج عن زيادة السكان وقلة الموارد.

تبدى الناتج المباشر لهذه السياسات المالية في ظواهر اجتماعية غير معهودة، كالبحث عن الطعام في القمامة، وازدياد انتحار الشباب، وبيع الأطفال للتبني والفتيات القصر للزواج. هذا الفقر والحرمان المتزايد، مع انتشار الأمية والبطالة، مقارنة بمظاهر الغنى الفادح لدى البعض زاد تراكم عداء المواطن البسيط تجاه الطبقات العليا والنظام الحاكم، وأصبح استخدام المواطن للعنف أحد وسائل الحصول على الحق وليس وسيلة للاعتداء على الآخرين. بالنسبة لرجال الشرطة، فهم يعانون أيضا شظف المعيشة كجموع المواطنين من الطبقات المتوسطة والدنيا، لكنهم في نفس الوقت يستخدمون كأدوات لقهر المواطنين المحتجين على الأوضاع. وفي ظل احتقان الأوضاع، يصبح عنف الشرطة هو الأداة الوحيدة للسيطرة على الموقف، أي أن رجل الشرطة قاهر ومقهور معا.

الفقر والحرمان المتزايد، مع انتشار الأمية والبطالة، مقارنة بمظاهر الغنى الفادح لدى البعض زاد تراكم عداء المواطن البسيط تجاه الطبقات العليا والنظام الحاكم، وأصبح استخدام المواطن للعنف أحد وسائل الحصول على الحق وليس وسيلة للاعتداء على الآخرين.

رجال الشرطة يعانون أيضا شظف المعيشة كجموع المواطنين من الطبقات المتوسطة والدنيا، لكنهم في نفس الوقت يستخدمون كأدوات لقهر المواطنين المحتجين على الأوضاع.

تطرقت الباحثة بعد ذلك لكيفية توجيه بوصلة العنف في الأنظمة المستبدة للمعارضين السياسيين، ولكن معظم أفراد المجتمع غير المسيَّسين يتعايشون مع الأوضاع وتنصب اهتماماتهم على متطلبات المعيشة، فبرغم البطش الواضح بخصوم النظام في عهدي عبد الناصر والسادات إلا أن جموع الشعب (المتعايشة) كانت بعيدة عن هذا البطش. أما في عصر مبارك، أفقد الفقر المتزايد هؤلاء المتعايشين القدرة على التواؤم أو حتى التحايل لتحقيق التعايش، وهكذا انتقلت جموع الشعب لخانة الأعداء. وترى الباحثة أن ترهل النظام وشيخوخته ولركود السياسي وانعدام القدرة على التغيير وتقليص الحقوق الأساسية البسيطة لجمهور الناس، لنزح الثروة لأيادى طبقة ضيقة، وشيخوخة المعارضة السياسية

وغياب مجتمع مدني فاعل عن المشهد، كل هذا أعاد توجيه بوصلة العنف إلى جموع المواطنين العاديين بعد أن لاح خطر أن يأتي رفض النظام الحاكم من هؤلاء المتعايشين.

تقول الباحثة أن الثقافة الأصلية للمصريين تميل لقبول القهر والابتعاد عن مصادر الإيذاء والسلطة، كما أن التركيب الأبوى للمجتمع يقبل التقويم من الأب، (ومن السلطة كنظير للأب)، حتى لو كان بشيء من العنف. وتلاحظ أنه لو سألت شخصا عاديا عن ضرب أو تعنيف أحد المحتجزين بقسم الشرطة، فسيميل فورا

رغم البطش الواضح بخصوم النظام في عهدي عبد الناصر والسادات إلا أن جموع الشعب (المتعايشة) كانت بعيدة عن هذا البطش. أما في عصر مبارك، أفقد الفقر المتزايد هؤلاء المتعايشين القدرة على التواؤم أو حتى التحايل لتحقيق التعايش، وهكذا انتقلت جموع الشعب لخانة الأعداء.

إلى استحقاقه لهذا بسبب ارتكابه جريمة ما يستحق عنها التقويم. يقنع الشخص العادي نفسه بوجود سبب عادل ومنطقي لحدوث العنف ليحمي نفسه من التدخل وإبداء الرأي. لكن طريقة التفكير الدفاعية هذه بدأت تتهاوى مقابل بشاعة التعذيب الذي قد يصل لهتك الأعراض والقتل واستخراج اعترافات مكذوبة لجرائم عقوبتها الإعدام.

العنف الأمنى في ضوء عوامل مرتبطة بأفراد الشرطة (الدراسة والعمل)

أشكال العنف الموحدة، ووسائل التعذيب المتماثلة، والانتشار الواسع لهذه الأشكال والوسائل، يؤكد على منهجية ما يحدث. السؤال هو كيف يتم إعداد ضابط الشرطة لهذا الأداء؟ تبدأ الخطوة الأولى داخل كلية الشرطة. اتفق كثير من الضباط على أن القبول للكلية إما بالوساطة أو الرشوة، لكن ما يحدث بعد ذلك أسوأ بكثير. تسير الأمور داخل الكلية في خطين متوازيين: أولهما إقناع الطالب أنه فوق الجميع لأنه ينتمي للشرطة؛ ثانيهما إهانة الطلبة وإذلالهم من أعلى لأسفل، ليصبح الوضع وقت التخرج نموذجا للقهر الهرمي الذي يكون فيه الشخص مقهورا من أعلى وبنفس الوقت قاهرا لمن دونه. أما في حالة حدوث خلافات بين الطلاب فيتم حلها بالاقتتال، وهذا يرسي قاعدة استخدام العنف والانتصار الجسدي كوسيلة مباشرة لحل العقبات. يكتمل هذا التدريب على العنف بعد التخرج بالتلقين من الضباط الأقدم إلى الأحدث. فأول تدريب عند وصول ضابط حديث إلى قسم الشرطة، أن يأخذه الضابط الأقدم إلى الحجز ويبدأ في ضرب المحتجزين ويطلب منه المشاركة الفورية. ويكون أمام الضابط الصغير أحد

سبيلين، إما أن يحجم عن المشاركة فيصبح مادة للسخرية ويتهم بالضعف والرخاوة وقلة الرجولة، وإما أن يشارك لينال احترام وقبول المحيطين.

بالطبع، يوجد مقرر دراسي هزيل عن حقوق الإنسان داخل مناهج كلية الشرطة. لكن حجمه الهزيل وظروف تدريسه ومناهج التدريب الأخرى المحيطة به، تجعله مجرد مزحة كبيرة.

تأتى الخطوة التالية بعد التخرج، وتتمثل بوضع الضابط المسؤول تحت ضغوط كبيرة عن طريق مطالبته بتسليم عدد معين من القضايا مكتملة الأركان، وإلا أصبح مهملا ومعرضا للنقل لأماكن بعيدة. لو أضفنا لذلك ضعف الجوانب العلمية في الدراسة، بدائية وسائل التحري وافتقاد وسائل الاستدلال والبحث الجنائي في جانب، مقابل عدم محاسبة رجال الشرطة عن استخدام العنف، سينتج حل واضح لهذه الضغوط: تعذيب المشتبه فيهم للحصول على اعترافات وتسليم القضايا المطلوبة والتخلص من الضغوط. لا يهم بعد ذلك حفظ النيابة للقضايا، ولا براءة المتهمين، ولا تضييع حقوق الضحايا، ولا أحد يحاسب عن كيفية اعتراف هؤلاء الأبرياء المعترفين.

تظل قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيقات من أهم الضمانات لحماية المواطن، وتشير لفشل الجهاز الأمني في عمله. يخشى في ظل النظام القائم من انخفاض معدلات حفظ القضايا بالنيابة، فربما دل ذلك على انزلاق النيابة إلى منظومة القهر وتلفيق القضايا بديلا عن تحسن أداء الأجهزة الأمنية. يجب إصلاح المنظومة بأكملها وعدم الاكتفاء بمعيار واحد.

ولاحظت الباحثة أن ارتباط الشرطة منذ نشأتها بالنظام السياسى، وتدليل السلطة الحاكمة للجهاز الأمني ووضعه فوق الجميع، جعل هذا الجهاز إبنا شرعيا للنظام وولاؤه الأول والمطلق للحاكم، وليس للدستور والقانون وحماية المجتمع. المحاولة الوحيدة لإعطاء ضباط الشرطة حق التصويت في الانتخابات بهدف تحويل بعض ولائهم للدستور والقانون، وئدت في مهدها. في مثل هذه الأجواء لا يعود هناك غضاضة من التدخل بالعنف في أي عملية انتخابية، وتضيع الحيادية، وتعتمد القوة الغاشمة كمنطق للتعامل.

يوجد مقرر دراسي هزيل عن حقوق الإنسان داخل مناهج كلية الشرطة. لكن حجمه الهزيل وظروف تدريسه ومناهج التدريب الأخرى المحيطة به، تجعله مجرد مزحة كبيرة.

تظل قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيقات من أهم الضمانات لحماية المواطن، وتشير لفشل الجهاز الأمني في عمله.

أي إنسان عادي لا يقبل بأن يهان. واضطرار المواطن العادى لقبول الإهانة وملاحظة الهوة المتزايدة بين الشعارات والسلوك العملي، راكمت خوفا وقهرا تحولا بالوقت إلى كراهية وعدوانية مكبوتة، تنفجر بمجرد سنوح الفرصة.

انفراط العقد والهيبة المفقودة

تحدثت الباحثة خلال الفصول الماضية عن الطرف الأول (رجل الشرطة) وتخصص فصلا للحديث عن الطرف الثاني (المواطن) في العلاقة. الهيبة تعني الإجلال والاحترام مع الخشية والحذر، لكن الخوف لا يعنى بالضرورة الاحترام. فأي إنسان عادي لا يقبل بأن يهان. واضطرار المواطن العادى لقبول الإهانة وملاحظة الهوة المتزايدة بين الشعارات والسلوك العملي، راكمت خوفا وقهرا تحولا بالوقت إلى كراهية وعدوانية مكبوتة، تنفجر بمجرد سنوح الفرصة. كذلك، غياب العدالة والقانون وتوغل الفساد بجهاز الشرطة – كأجهزة الدولة الأخرى– لم يتسبب فقط في سقوط هيبة الشرطة، بل شجع بعض الناس لاحتذاء سلوك العنف للحصول على بعض المميزات أو استرجاع بعض الحقوق.

«إذا كان رب البيت بالدف ضارب، فشيمة أهل البيت كلهم الرقص». وإن كان أول من يكسر القانون هم رجال الشرطة فسيتحول التزام المواطنين بالقانون إلى مزحة كبيرة. دللت الباحثة على هذا بمثالين: 1) كسر الشرطة للمحاذير والاستعانة بالبلطجية والمطاريد في مهامها، أعطى مشروعية لهذا السلوك لدى العامة؛ 2) استخدام الشرطة للبلطجية في التحرش الجنسي الجماعي لمطاردة المتظاهرات بدءا من 2005 وما يليه أعطى المثال لبعض المواطنين لارتكب جرائم تحرش جنسى جماعى خلال أعياد 2008–2009.

بعد سقوط هيبة الشرطة وكسر محاذير التعامل وتراكم الاحتقان والغضب، ظهرت المرحلة التالية: واستباحة المواطن للشرطة، وما سمي «الحوادث المؤسفة» في السبعينات عاد للظهور في العقد الأخير، وتزايد جدا في العامين الأخيرين. رصدت الباحثة 8 حوادث خلال الفترة من أغسطس/ آب إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. وهذا عدد كبير جدا في هذا المقياس الزمنى القصير. ولاحظت الكاتبة تراوح الحوادث في مناطق جغرافية مختلفة كالفيوم، رفح، السويس، المنصورة، سيناء، قنا، العريش وكفر الشيخ. كما لاحظت أن الهجوم يكون أحيانا مسلحا وأحيانا من أشخاص عزل من السلاح. لكن الملامح الثابتة هو أن الهجوم يكون دائما على قوات شرطة بكامل سلاحها وداخل تشكيلاتها الرسمية كأقسام البوليس وكمائن شرطة ضم تسليحها مدرعات. كذلك، من الملامح الثابتة فقدان الشرطة للسيطرة على الموقف تماما واضطرار الجهاز الأمني للتفاوض مع المواطنين، لتهدئتهم واستعادة عتاد سبق

الاستيلاء عليه (بما فيها المدرعات) واسترجاع أفراد شرطة مختطفين وإخلاء قسم بوليس تم الاستيلاء عليه بعد اقتحامه وهروب قواته.

ورغم استفزاز المواطنين في كل حادثة، إلا أن رد فعلهم يفوق سبب الاستفزاز، ويخرج تماما عن طبيعة الشخصية المصرية. وربما كان ذلك انعكاسا لسقوط هيبة الدولة بأكملها، ولا يقف التحليل عند سقوط هيبة الشرطة فقط.

يقودنا هذا للحديث عن انفراط العقد وغياب الدولة. فانهيار الدولة تماما في أداء واجباتها الأساسية يخل بشروط العقد الاجتماعي بين السلطة والمواطنين، ويفقد الدولة الحق في فرض النظام بالقوة، لأنه لا يمكن أن ينسحب طرف من العقد بينما يبقى الطرف الآخر كاملا، وإنما سينسحب تدريجيا حتى يصبح العقد لاغيا. دللت الباحثة على انسحاب الدولة من أداء واجباتها بأمثلة عديدة في الحياة اليومية، وعلقت على تخلي النظام عن الناس لدى حدوث كوارث، بل وتوبيخ الناس وعقابهم للتغطية على فشله في حل المشكلة الأصلية قبل أن تؤدي للكارثة. فعندما تحدث انهيارات أو حرائق بالمساكن العشوائية مع فقدان للأرواح، تخرج أجهزة الدولة لتعلن أن الضحايا مخالفون للقانون وأن المساكن بدون ترخيص وتجبر الأهالي على إخلائها للتغطية على الخسارة في الأرواح دون تقديم حل للمشكلة الأصلية: الفقر وعدم توفر مأوى.

وأن تجاهل هذه المساكن المخالفة للقانون ظل تحت سمع وبصر الدولة سنين طويلة دون محاولة لإخلائها وتوفير بديل. الأمثلة عديدة: حرائق القطارات، غرق الشباب في مراكب هجرة غير شرعية، حريق مسرح بني سويف، غرق عبارة السلام98، وغيرها.

لذلك، تؤكد الباحثة ضرورة بناء عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة، يقوم على أسس عادلة ومتوازنة، يفصل بين الأدوار والسلطات، مع تحييد الأجهزة التنفيذية وإرساء ولائها للوطن والدستور والقانون، بعيدا عن مصالح النخبة الحاكمة. وحذرت من أن عدم بناء هذا العقد الاجتماعي، فالأوضاع التي رصدتها مرشحة للمزيد من التصدع والانهيار.

انهيار الدولة تماما في أداء واجباتها الأساسية يخل بشروط العقد الاجتماعي بين السلطة والمواطنين، ويفقد الدولة الحق في فرض النظام بالقوة، لأنه لا يمكن أن ينسحب طرف من العقد بينما يبقى الطرف الآخر كاملا.

ثالثا: خاتمة

خصصت الباحثة الخاتمة للتعليق على حوداث 2010، لأن مساحة البحث الأصلية تنتهي زمنيا بنهاية 2009، لكن تدافع أحداث 2010 دفعها للتعليق على ثلاثة حوادث عنف رئيسة. أولها، أن 2010 شهد عددا هائلا من

تؤكد الباحثة ضرورة بناء عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة، يقوم على أسس عادلة ومتوازنة، يفصل بين الأدوار والسلطات، مع تحييد الأجهزة التنفيذية وإرساء ولائها للوطن والدستور والقانون.

الاحتجاجات أمام مجلس الشعب ومؤسسات الدولة الأخرى، تراوح نطاقها الجغرافي عددا من المحافظات، واتخذ معظمها صفة المطالب الاقتصادية. ثانيها: مقتل الشاب السكندرى خالد سعيد بسبب الضرب والتعذيب على قارعة الطريق بواسطة اثنين من الشرطة. دفع ذلك بحركة احتجاج واسعة على الإنترنت، انتقلت فيما بعد للشارع، ونجحت في توليد تعاطف مع القضية وزيادة الوعي العام بمشكلات القمع والتعذيب. ثالثها: استمرار التعديات على الشرطة واقتحام أقسام البوليس خلال 2010.

تقارن الباحثة هذه الأمثلة بـ«الحوادث المؤسفة» في السبعينات، وانتهت بانتفاضة 17 و18 يناير/كانون الثاني1977. ثم تطرح سؤالا على القارئ، وتترك إجابته مفتوحة: إلى أيـن يؤدي هـذا المسار؟!

يذكر أن الكاتبة أنهت عملها البحثي بنهاية 2009، وانتهت من أعمال التحرير والنشر بنهاية 2010، وتم إصدار هذا الكتاب في بداية يناير/كانون الثاني 2011 قبل قيام ثورة 25 يناير 2011 بأيام. ربما كانت تستقرئ المستقبل، وهذه صفة للأبحاث القيمة والباحثين المتميزين. وربما جاءت الثورة لتكون الإجابة على سؤال المؤلفة: إلى أيـن يؤدي مسار عنف الشرطة ضد المواطن؟!

نهلة إبراهيم الإبياري

استشاري الطب النفسي- القاهرة

ibiary_nahla@yahoo.com